معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى
ملاحظات سياسية
تشرين الأول/أكتوبر 2026 | العدد 166

زلزال ميليباند الدبلوماسي

التداعيات المحتملة لإعلان عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي

روبرت ساتلوف



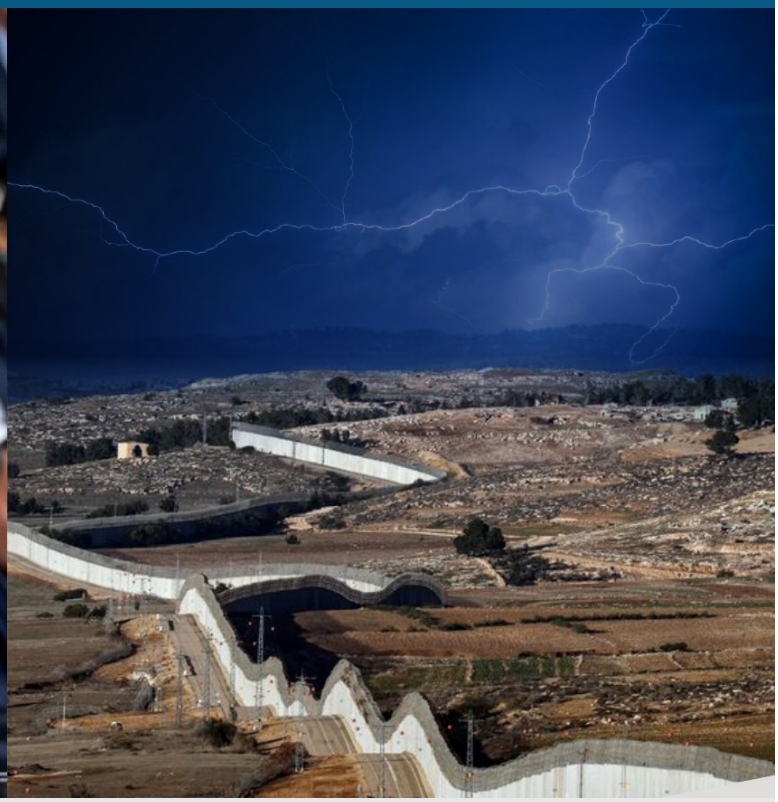

أثار إعلان وزير الخارجية البريطاني "إد ميليباند" في 8 أيلول/سبتمبر عزم لندن حظر استيراد السلع من مستوطنات الضفة الغربية، وهي فكرة أيدتها في اليوم نفسه عشر دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جانب كندا[1]، موجة غضب في معظم أوساط المشهد السياسي الإسرائيلي، من الحكومة إلى المعارضة. غير أن العبارة الأبرز في إعلانه لم تحظ إلا باهتمام محدود: "أعلن اليوم أن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية هو أن الاحتلال غير قانوني".[2]

لا يتناول هذا التصريح السلوك الإسرائيلي، من قبيل إدانة التوسع الاستيطاني أو عنف المتطرفين أو مصادرة الأراضي. ولا يتهم إسرائيل بالتغاضي عن تخريب منازل الفلسطينيين وإحراق بساتينهم وسرقة مواشيهم. ولا يوحي بالتأكيد بأن تغييرات محددة في السياسات قد تكفي لإسكات الانتقادات البريطانية، مثل تعليق طرح العطاءات لمشروع "إي 1" الاستيطاني المثير للجدل، أو العودة إلى الاعتقال الإداري بوصفه أداة لإنفاذ القانون بحق أشد المستوطنين المتطرفين عنفاً، أو نشر ما يكفي من الشرطة لاعتقال عصابات "شبيبة التلال" الخارجة على القانون. بل يفيد التصريح بأن إسرائيل لا تستطيع فعل أي شيء لتبديد مخاوف بريطانيا، لأن وجودها ذاته في الأراضي المحتلة غير قانوني أصلاً.

ومن المفارقة أن جرأة تصريح ميليباند قد تدفع بعض الإسرائيليين إلى تنفس الصعداء. فبعد أن لعبت بريطانيا ورقة "الاحتلال غير القانوني"، تكون قد خرجت على ما استقر عليه الموقف الدبلوماسي طوال نحو ستين عاماً، ولم تترك لإسرائيل من رد نظري سوى الانسحاب الكامل من الضفة الغربية. وبما أنه حتى أكثر الأحزاب الصهيونية يسارية في إسرائيل، أي حزب "الديمقراطيين"[3]، لا يتبنى هذا الحل، فإن صيغة ميليباند تعفي القدس فعلياً من مسؤولية تسوية الخلافات مع لندن. والأرجح أن معظم الإسرائيليين سيرون في هذا الموقف تطرفاً يجعل أي انتقاد بريطاني لاحق مجرد ضجيج.

إنه تصريح بأن إسرائيل لا تستطيع فعل أي شيء لتبديد مخاوف بريطانيا، لأن وجودها ذاته في الأراضي المحتلة غير قانوني أصلاً.

غير أن هذا الرد سيكون خاطئاً. فسواء كان دافع ميليباند حنكة سياسية رفيعة أو حسابات داخلية ضيقة، فإن اعتماد فكرة عدم قانونية وجود إسرائيل ذاته في الأراضي المحتلة سياسة وطنية يمثل تحولاً دبلوماسياً كبيراً. فهو يعني عملياً أن بريطانيا تبنت الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية عام 2024، الذي كسر السوابق بإعلانه أن الاحتلال غير قانوني. وقد اتخذت دول عربية وإسلامية عديدة هذا الموقف، إلى جانب دول بارزة من "الجنوب العالمي" مثل جنوب إفريقيا. أما بريطانيا فهي حليف رئيسي للولايات المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، ولا تزال تتمتع بنفوذ كبير في القارة الأوروبية وحول العالم رغم خروجها من الاتحاد الأوروبي. ومع أن النرويج هي الوحيدة بين الدول الإحدى عشرة المؤيدة لإعلان ميليباند بشأن حظر الواردات التي تبنت أيضاً هذا الموقف الأوسع[4]، فإن قرار بريطانيا وحده قد تكون له تداعيات هائلة. ولن تقتصر هذه التداعيات على أكثر من نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية، بل ستطال جميع الإسرائيليين، وربما كل من يستثمر في إسرائيل أو يتبرع لها أو يزورها، بمن فيهم ملايين الأمريكيين. وإذا حذت دول كبرى أخرى حذو بريطانيا، فليس من المبالغة القول إن هذه السياسة قد تشكل تهديداً لم تواجه الدولة اليهودية مثيلاً له من قبل.

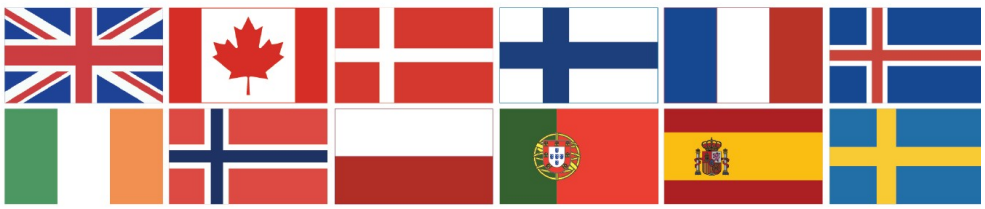

أيدت عشر دول أوروبية أخرى إلى جانب كندا فكرة حظر الواردات من مستوطنات الضفة الغربية.

خرج إعلان وزير الخارجية على ما استقر عليه الموقف الدبلوماسي طوال نحو ستين عاماً.

* * *

يقتضي تقييم إعلان ميليباند العودة إلى الكيفية التي نشأ بها الاحتلال. فقد نشأت سيطرة إسرائيل على ما يعرف

اليوم عادة بـ"الأراضي الفلسطينية المحتلة" نتيجة حرب حزيران/يونيو 1967. في ذلك الوقت لم تكن للفلسطينيين هوية سياسية معترف بها دولياً، وكانت هذه الأراضي جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، التي ضمت الضفة الغربية بما فيها البلدة القديمة في القدس في أعقاب حرب 1948 – 1949. وفي عام 1967 دعي الأردن إلى النأي بنفسه عن الصراع بين إسرائيل والدول العربية الأخرى، لكنه انضم إلى الحرب، وفي غضون ثلاثة أيام سيطرت إسرائيل على كامل الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن. وجرى فصل القسم الذي كان خاضعاً للأردن من القدس ومحيطه المباشر عن بقية الضفة الغربية، ودمجه مع القدس الغربية الخاضعة لإسرائيل لتشكيل بلدية جديدة موسعة أعلنت "عاصمة أبدية" لإسرائيل. (والجدير بالذكر أن معظم الانتقادات الموجهة للإجراءات الإسرائيلية في القدس تركز على ضم الأراضي إلى إسرائيل ما قبل 1967، لا على الوضع الأساسي للمنطقة بوصفها أرضاً محتلة.[5]) أما بقية الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل فقد وضعت تحت حكم عسكري.

بعد خمسة أشهر من الحرب، اعتمد مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار 242، وهو نص صيغ ببراعة وظل لعقود يحدد الإجماع الدولي بشأن وضع تلك الأراضي. وقد ربط القرار بين فكرتين متلازمتين هما الانسحاب والسلام، إذ دعا إسرائيل إلى الانسحاب "من أراض" احتلتها في حرب 1967 بغية تحقيق "سلام عادل ودائم" قائم على "حدود آمنة ومعترف بها" يحق لجميع الدول، بما فيها إسرائيل، أن تنعم بها. وكان من المسلم به آنذاك أن من حق إسرائيل، إلى حين تحقيق ذلك السلام، الإبقاء على احتلال عسكري للأراضي التي استولت عليها خلال الحرب. ولا تغير الخلافات اللاحقة حول ما إذا كان على إسرائيل في إطار سلام نهائي الانسحاب من كل الأراضي أو معظمها أو بعضها من الحقيقة الأساسية، وهي أن احتلالها كان يعد مشروعاً على المستوى الدولي بانتظار التفاوض على ذلك السلام. (ولم يأت القرار 242 على ذكر الفلسطينيين، ولم يشر إليهم إلا بشكل غير مباشر في دعوته إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين".) ومن المفارقات أن مهندس القرار كان المندوب الدائم لبريطانيا لدى الأمم المتحدة "اللورد كارادون"، الذي بدأ مسيرته الدبلوماسية الطويلة باسم "هيو فوت" مساعداً لمفوض منطقة نابلس في فلسطين الانتدابية.

وعلى امتداد العقود الستة التالية، تركزت الانتقادات الدولية الموجهة إلى إسرائيل على مسألتين: كيف أوفت إسرائيل (أو أخفقت في الوفاء) بمسؤولياتها بوصفها قوة احتلال عسكري، وما إذا كانت تسعى بحسن نية إلى "سلام عادل ودائم".

وكانت المسألة الأولى تستهدف عادة نمو المستوطنات الإسرائيلية. فقد أنشأت حكومة حزب العمل أول مستوطنة في أيلول/سبتمبر 1967 في تجمع كفار عتصيون جنوب الضفة الغربية، حيث تعرض سكان يهود لمذبحة قبل أقل من عقدين، في أيار/مايو 1948. ومنذ ذلك الحين حظي المشروع الاستيطاني الأوسع بدعم كل حكومة إسرائيلية، سواء أكان هذا الدعم ضمنياً أم صريحاً. واليوم هناك أكثر من 145 مستوطنة مسجلة رسمياً يقطنها نحو 550 ألف شخص. (ولا تشمل هذه الأرقام القدس، التي نتناولها لاحقاً، ولا البؤر الاستيطانية غير المرخصة.)

وعادة ما تتخذ الانتقادات الموجهة إلى السياسة الاستيطانية الإسرائيلية شكلين. الأول قانوني، ويركز على ما إذا كان إنشاء المستوطنات ينتهك حظر اتفاقية جنيف الرابعة نقل السكان إلى أرض محتلة. ولا تعترف إسرائيل بانطباق الاتفاقية على الضفة الغربية، استناداً إلى أن وضع الإقليم كان متنازعاً عليه قبل حرب 1967، إذ لم تعترف بضم الأردن للضفة الغربية عام 1950 سوى دولتين هما بريطانيا وباكستان. ومع ذلك وافقت إسرائيل منذ زمن طويل على العمل هناك وفق المبادئ الإنسانية التي تحكم قوانين الاحتلال، كما طالبت بذلك محكمتها العليا.[6]

وعلى الرغم من أهمية الانتقاد القانوني، فإن الانتقاد الأبرز كان سياسياً. وتقوم هذه الحجة على أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي حال فعلياً بمرور الوقت دون التوصل إلى حل تفاوضي للصراع. فمع تزايد أعداد السكان الإسرائيليين واتساع نطاق استغلال الموارد الطبيعية المحلية وتعمق بنية الوجود الإسرائيلي، كانت إسرائيل بحسب هذه الحجة تنتهج سياسة ضم بحكم الأمر الواقع.

وقد قدمت إسرائيل ردين مقنعين على هذا الانتقاد، عززا كلاهما الحجة القائلة إن المستوطنات لن تكون عقبة أمام تحقيق "السلام العادل والدائم" الذي دعا إليه القرار 242. الأول هو إخلاء جميع مستوطنات غزة الإحدى والعشرين عام 2005، وسكانها البالغ عددهم نحو تسعة آلاف، حين انسحبت حكومة رئيس الوزراء "أرييل شارون" من القطاع. وشملت هذه العملية إزالة أربع مستوطنات إضافية في شمال الضفة الغربية، بهدف إظهار أن سابقة غزة يمكن أن تنطبق على الضفة أيضاً.[7]

أما الرد الثاني، المرتبط بمسألة الاحتلال العسكري التي يثيرها المنتقدون، فتمثل في العروض الإسرائيلية التي ازدادت سخاء بمرور الوقت لمغادرة الأراضي مقابل السلام، بغض النظر عن نمو المستوطنات أو عدد سكانها. فكثيراً ما زعم المنتقدون أن إسرائيل لم تكن جادة يوماً في السعي إلى المعادلة التي يقوم عليها القرار 242، أي الأرض مقابل السلام عبر التفاوض على "حدود آمنة ومعترف بها". وكان رد إسرائيل هنا أن تستعرض قائمة المقترحات التي عرضت فيها على الأردن ثم على الفلسطينيين[8] أجزاء متزايدة الاتساع من الضفة الغربية لتحقيق السلام. وقد بدأ ذلك بـ"خطة ألون"[9] التي أعقبت حرب 1967 وقدمت إلى العاهل الأردني الملك حسين، وإن لم تقرها الحكومة الإسرائيلية رسمياً. وشملت هذه المقترحات عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود باراك" لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في قمة كامب ديفيد عام 2000، التي استضافها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، وعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" عام 2008 لخليفة عرفات محمود عباس.[10] وتصور آخر هذه العروض انسحاباً إسرائيلياً من أراض تعادل 100 في المئة من مساحة الضفة الغربية، يسلم نحو 95 في المئة منها مباشرة، ويعوض الباقي عبر تبادل أراض داخل إسرائيل ما قبل 1967.[11] وكان بوسع إسرائيل أن تشير إلى أن الجانب العربي رفض كل هذه العروض، وأن الطرفين لم يقتربا من أي حل منذ ذلك الحين.[12]

وفي السنوات الأخيرة، سلكت الدبلوماسية الدولية المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط مسارات أخرى. أحدها "اتفاقيات إبراهيم" القائمة على فكرة "من الخارج إلى الداخل"، أي تطوير العلاقات بين الدول على نحو يقلص فعلياً حجم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ويجعله أكثر قابلية للإدارة ثم للحل في نهاية المطاف. وتمثل مسار آخر في الحملة الرامية إلى حماية إمكانية حل الدولتين، التي بلغت ذروتها بمؤتمر ترأسته فرنسا والسعودية في تموز/يوليو 2025. وقد أقر هذا الجهد بالتحديات الهائلة التي تواجه أي اتفاق دبلوماسي، لا سيما في أعقاب هجوم حماس على التجمعات المدنية الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهدف إلى حشد الدعم الدولي لفكرة مبادلة الأرض بـ"سلام عادل ودائم"، وإن جرى تأطير النقاش بصورة أكثر تشدداً وانحيازاً واتهاماً مما يمكن لإسرائيل أن تقبله.

ولا شك في أن السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، التي لا صلة لمعظمها بالرد على هجوم 7 أكتوبر، غذت الانتقادات الدولية للاحتلال. وتبرز في عهد الحكومة الحالية ثلاثة تطورات:

- قرار استبدال الحكم العسكري بسلطة مدنية تحت إشراف نائب وزير الدفاع (ووزير المالية) "بتسلئيل سموتريتش"[13]
- النمو الهائل في النشاط الاستيطاني، الذي يشمل زيادة سنوية تجاوزت 200 في المئة في عطاءات الوحدات السكنية عام 2025[14]، وإنشاء 104 مستوطنات و160 مزرعة استيطانية منذ تشكيل الحكومة الحالية عام 2022[15]، وطرح عقود مشروع "إي 1"
- تفجر الاعتداءات الإجرامية التي يشنها مستوطنون متطرفون عنيفون، واستجابة السلطات العسكرية والشرطية الإسرائيلية القاصرة إلى حد بعيد، ولا سيما تلك الخاضعة لوزير الأمن القومي "إيتمار بن غفير"[16]

ويضاف إلى ذلك نهج يتسم بالغموض في أحسن الأحوال، تتبعه الحكومة الإسرائيلية الحالية تجاه المبدأ الجوهري للقرار 242[17]، وهو أن الاحتلال العسكري للأراضي مشروع ما دامت إسرائيل ملتزمة بتحقيق "سلام عادل ودائم" عبر التفاوض على "حدود آمنة ومعترف بها". فإسرائيل لم تضم رسمياً قط أراضي احتلتها عام 1967 باستثناء توسيع حدود بلدية القدس، لكنها أبدت على نحو متزايد رغبتها

ونيتها في ذلك. ففي تموز/يوليو 2025 أقر الكنيست بأغلبية كبيرة (71 – 13)، وبدعم قوي من أعضاء حزب الليكود الحاكم، قراراً غير ملزم يعلن الضفة الغربية "جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل، الوطن التاريخي والثقافي والروحي للشعب اليهودي". وأكد القرار كذلك أن "لإسرائيل حقاً طبيعياً وتاريخياً وقانونياً في جميع أراضي أرض إسرائيل"، ودعا الحكومة إلى "تطبيق السيادة والقانون والقضاء والإدارة الإسرائيلية على جميع مناطق الاستيطان اليهودي بكل أشكاله في يهودا والسامرة وغور الأردن".[18] وأصدر بعض الوزراء الأكثر صراحة تصريحات ترفض حتى الفكرة النظرية للتنازل عن أي أرض لأي شريك تفاوضي تحت أي ظرف.[19] وإذا أخذت سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية وإجراءاتها مجتمعة، وأضيف إليها الاستنكار العالمي الذي أثارته طريقة إدارة إسرائيل للحرب في غزة، فإنها تثير شكوكاً مشروعة حول التزامها بالصفقة التي كرسها القرار 242.

إن سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية وإجراءاتها... تثير شكوكاً مشروعة حول التزامها بالصفقة التي كرسها القرار 242.

ومع ذلك، لم تركز أي من الجهود الدبلوماسية العربية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة على التشكيك في المشروعية الأساسية للاحتلال الإسرائيلي. ففي صلب "اتفاقيات إبراهيم" مثلاً كان هناك اتفاق يربط اعتراف الإمارات العربية المتحدة بإسرائيل برفض واشنطن أي خطوة إسرائيلية لضم أراض في الضفة الغربية لمدة أربع سنوات على الأقل، وهي فكرة كان مسؤولون إسرائيليون قد طرحوها.[20] وبمطالبتها بالحفاظ على الوضع الراهن، أكدت الإمارات فعلياً مشروعية الاحتلال الإسرائيلي.

أما حملة الحفاظ على حل الدولتين، فإن "إعلان نيويورك" المؤلف من اثنتين وأربعين فقرة، الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودول عديدة في تموز/يوليو 2025 وأيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، لا يصف الاحتلال الإسرائيلي بأنه "غير قانوني"، ولا يدعو إلى إنهائه الفوري وغير المشروط وغير القابل للتفاوض. بل كانت رسالته الرئيسية الدعوة إلى مزيد من الدبلوماسية، إذ نص على أن "الحل السياسي وحده"، وهو في هذه الحالة اتفاق تفاوضي لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، "يمكنه أن يلبي التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، وفقاً للقانون الدولي". وكان أقرب ما ذهبت إليه الوثيقة في الطعن بالمشروعية الأساسية للاحتلال الإسرائيلي إشارة غامضة، في جملة فرعية من الفقرة 30، تفيد بأن معارضة الموقعين "للأعمال غير القانونية من كلا الجانبين" تأتي "انسجاماً مع" الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية عام 2024. وهي صياغة لا ترقى بأي حال إلى تأييد حماسي لقرار المحكمة.[21]

* * *

والغرض من هذه المقدمة كلها إبراز مدى جدة الموقف الذي تبنته الحكومة البريطانية للتو، كما أعلنه ميليباند، ومدى اختلافه الجذري. فبوصف الاحتلال نفسه "غير قانوني"، لا مجرد جوانب مختلفة من سلوك إسرائيل أو تجاوزاتها، يكون وزير الخارجية قد حول فعلياً رأياً استشارياً لمحكمة العدل الدولية إلى سياسة دولة. وقد قال ذلك صراحة:

> لطالما قالت الحكومة البريطانية، عن حق، إن المستوطنات غير قانونية. لكننا التزمنا الصمت إزاء مسألة قانونية الاحتلال ككل، الذي خلصت محكمة العدل الدولية عام 2024 إلى أنه غير قانوني. واليوم أعلن أن الموقف الرسمي للحكومة البريطانية هو أن الاحتلال غير قانوني.[22]

ويخرج عن نطاق هذه الدراسة استعراض قضية محكمة العدل الدولية بالتفصيل، إذ يتجاوز حكمها النهائي والآراء الملحقة به ألف صفحة.[23] ويكفي القول إن القرار الأساسي قلب إجماعاً دولياً دام نصف قرن. فقد أعلن أن الوجود الإسرائيلي بأكمله في الأراضي، أي الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، غير قانوني وينتهك حظر التمييز والفصل العنصري، دون أي استثناء للحي اليهودي أو حتى الحائط الغربي. وعلى سبيل الانتصاف، أمرت المحكمة إسرائيل بإنهاء وجودها "بأسرع ما يمكن"، بما في ذلك جميع المستوطنات، وبدفع تعويضات للكيانات والأفراد الفلسطينيين عن الألم والمعاناة التي سببها الاحتلال.

ويتجلى مدى نقض الرأي الاستشاري للصفقة الأساسية في القرار 242 في فقرة من "الإعلان" التكميلي الذي كتبه نواف سلام، رئيس محكمة العدل الدولية آنذاك ورئيس وزراء لبنان حالياً:

> إن [مطالبة المحكمة إسرائيل] بالانسحاب لا يمكن أن تكون مشروطة بنجاح مفاوضات تتوقف نتيجتها على موافقة إسرائيل. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن لإسرائيل أن تتذرع بضرورة التوصل المسبق إلى اتفاق بشأن مطالبها الأمنية، لأن مثل هذا الشرط قد يؤدي إلى إدامة احتلالها غير القانوني... وعندها ستركز المفاوضات بين الطرفين، التي تظل ضرورية، أساساً على طرائق التنفيذ، لا على مسألة انسحاب إسرائيل، الذي يجب أن يتم وفقاً لنص الرأي الاستشاري "بأسرع ما يمكن".[24]

لم يكن تصريح سلام يمثل قرار المحكمة، ولهذا تحديداً احتاج إلى إصدار إعلان تكميلي. لكنه يسلط الضوء على تفكير المحكمة بشأن "المشروعية" الأساسية للاحتلال الإسرائيلي. وفي مقطع مصور سجله ميليباند على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2026، بدا أنه لم يكتف بتبني الفكرة، بل أضفى عليها قدراً من السخط الأخلاقي، معلناً أن غياب حل الدولتين يعود حصراً وكلياً إلى الأفعال الإسرائيلية. وفي ترديد لصدى ما طرحه سلام، الذي أعفى الفلسطينيين من أي مسؤولية عن معالجة المخاوف الأمنية الإسرائيلية حين رأى أن المفاوضات المقبلة لن تتناول سوى تفاصيل الانسحاب الإسرائيلي، يستبعد تفسير ميليباند فعلياً أي دور فلسطيني في الإخفاق في تحقيق السلام.[25]

إن تفسير ميليباند يستبعد فعلياً أي دور فلسطيني في الإخفاق في تحقيق السلام.

ومن المهم التنويه بأن أقلية لا يستهان بها من قضاة محكمة العدل الدولية خالفت الرأي، إدراكاً منها لمدى ابتعاد هذا القرار عن القانون والمنطق السليم. وكانت حجتهم الأساسية أنه يمكن الحكم بأن إسرائيل تنتهك قوانين الاحتلال من دون إعلان الاحتلال نفسه غير قانوني. وجاء إعلان مشترك لثلاثة قضاة هم "بيتر تومكا" (سلوفاكيا) و"روني أبراهام" (فرنسا) و"بوغدان أوريسكو" (رومانيا) حاداً على نحو خاص:

> والواقع أن المحكمة، وللمرة الأولى، لا تكتفي بإعلان أن ممارسات إسرائيل في الأراضي التي تحتلها غير قانونية في ضوء الالتزامات المترتبة عليها بوصفها قوة احتلال، بل تؤكد أيضاً أن وجود إسرائيل ذاته في الأراضي غير قانوني، وأن عليها بالتالي الانسحاب منها دون أي ضمانة مسبقة، ولا سيما في ما يتعلق بأمنها، رغم أن احترام حق إسرائيل في الأمن أحد العناصر الأساسية التي ينبغي مراعاتها لتحقيق سلام دائم. ونحن نرى أن المحكمة، بفعلها ذلك، قد سلكت مساراً خاطئاً من الناحية القانونية وتوصلت إلى استنتاجات غير صحيحة قانونياً.[26]

ولوضع المسألة في سياقها، يمكن مقارنة احتلال إسرائيل للأراضي التي استولت عليها في حرب حزيران/يونيو 1967 باحتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014. فالأخير اعتبره الرأي العام الدولي بأغلبية ساحقة غير قانوني منذ بدايته[27]، وهو أمر لا يغير مسؤولية روسيا عن الالتزام بقوانين الاحتلال ما دامت قواتها تحتفظ بالسيطرة الفعلية على المنطقة. في المقابل، كان تصويت مجلس الأمن بالإجماع على القرار 242 واضحاً في إضفاء المشروعية على الاحتلال الإسرائيلي بانتظار حل تفاوضي للصراع. وتركزت الانتقادات اللاحقة على ما إذا كانت إسرائيل تفي بجوانب من قانون الاحتلال أو تنتهكها، لا على مشروعية الاحتلال ذاته. وقد تغير ذلك مع الرأي الاستشاري، الذي أعلن أن الاحتلال نفسه أصبح غير قانوني في وقت ما بين عامي 1967 و2024، ولا يعرف على وجه الدقة متى.

ورغم أن قرار المحكمة كان مذهلاً في نطاقه وتداعياته، إذ رفض مشروعية المصالح الأمنية الإسرائيلية في الأراضي وحدد إطار المفاوضات بشروط معاكسة تماماً لتلك التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع، فإنه لم يكن سوى رأي استشاري. وقد أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحقاً في قرار غير ملزم، بتأييد 124 دولة مقابل 57 دولة عارضت أو امتنعت عن التصويت، وكانت بريطانيا من بين الممتنعين.

ومهما بلغت أهمية هذه التطورات، فإن تأييد قرار للجمعية العامة يختلف كثيراً عن تبني مضمونه سياسة وطنية. بل إن بعض أشد منتقدي إسرائيل تجنبوا ترديد رأي محكمة العدل الدولية. فإسبانيا مثلاً أدانت إسرائيل بعبارات لاذعة على نحو خاص، وتصدرت الجهود الرامية إلى وصف الأفعال الإسرائيلية في غزة بـ"الإبادة الجماعية".[28] لكن حين "رحبت" وزارة الخارجية الإسبانية بالرأي الاستشاري، لم

تعلن صراحة أنها تتبناه سياسة للدولة. بل أشارت مرتين إلى أن الـرأي "استشـاري"، واكتفت "[بحث] الأمم المتحـدة والمجتمع الدولي على أخذ استنتاجات الرأي بعين الاعتبـار واتخاذ التدابير المناسبة في هـذا الصـدد".[29] وبالمثـل، تعـد تركيـا من أشـد منتقدي إسـرائيل صـخباً، لكن مـذكرتها إلى محكمة العدل الدولية تدعو إلى وصف "سياسـات الاحتلال وممارساته" وحدها بأنهـا غـير قانونيـة، لا الاحتلال نفسـه، وهو تمييز قد يكون مرده الاحتلال العسكري التركي لشمال قبرص.[30]

ومن هذا المنطلق، فإن وصف ميليباند الاحتلال الإسرائيلي بأنه "غير قانوني" أبعد أثراً بكثير من حظر الواردات المعلن. فهـو يشـير، كمـا أوضـح ميليبانـد صـراحة، إلى أن بريطانيـا تسـعى الآن إلى تطـبيق الـرأي الاستشـاري لمحكمـة العـدل الدولية.

وثمة مفارقة كبيرة في أن تعتمد بريطانيا سياسة رسمية لها رأياً استشارياً لمحكمـة العـدل الدوليـة بشـأن عـدم قانونيـة الاحتلال طويل الأمـد. ففي عـام 2019 اسـتبقت المحكمـة فعلياً هذا الحكم في قرار بشأن نزاع غير معروف كثيراً بين بريطانيا وموريشيوس حول أرخبيل تشاغوس، وهو سلسلة جزر في المحيط الهندي تضم القاعدة العسكرية البريطانيـة الأمريكيـة في دييغـو غارسـيا. وفي تلـك القضـية خلصـت المحكمـة إلى أن العمليـة الـتي احتفظت بموجبهـا بريطانيـا بالسيطرة على الجزر بعد منح لندن موريشـيوس اسـتقلالها عـام 1968 "لم تسـتكمل بصـورة قانونيـة"، وأن "المملكـة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها لأرخبيل تشاغوس **بأسـرع مـا يمكن**" [التشـديد مضـاف]، وهي العبـارة ذاتهـا الـتي استخدمت لاحقاً في قضـية إسـرائيل.[31] وبعـد ذلـك بـوقت قصير، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية سـاحقة قراراً يطـالب بريطانيـا بإعـادة الجـزر إلى موريشـيوس في غضون ستة أشهر وتسهيل عـودة السـكان الأصـليين الـذين هجرهم البريطانيون.[32]

ثمة مفارقة كبيرة في أن تعتمد بريطانيا سياسة رسمية لها رأياً استشارياً لمحكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية الاحتلال طويل الأمد.

واللافت على وجـه الخصـوص أن الحكومـات البريطانيـة المتعاقبة رفضت الأساس القانوني لقضـية جـزر تشـاغوس بحجج تشبه تلـك الـتي اسـتخدمتها إسـرائيل لاحقاً بشـأن الضفة الغربية. فقد جـادلت بريطانيـا بـأن الأرخبيـل لم يكن مستعمرة بل أرضاً بريطانية ذات سـيادة طـوال 150 عامـاً، تماماً كما ترفض إسرائيل مفهوم "الأراضي المحتلـة" لأنهـا تطعن في الوضع القـانوني لضـم الأردن. وأصـرت بريطانيـا كذلك، كما فعلت إسرائيل لاحقاً، على أنها ستتوصل إلى حل سياسي عبر مفاوضات مباشرة، رافضة دعوة المحكمة، التي أيدها قرار للجمعية العامة، إلى الانسحاب غير المشروط.

وفي نهاية المطاف، قطع الطرفان شوطاً كبيراً نحو حل نزاع تشاغوس بينهما بتوقيع معاهدة عام 2025 تعترف بسيادة موريشيوس على الجزر، مقابـل عقـد إيجـار بريطـاني أولي لمـدة تسـعة وتسـعين عامـاً لـدييغو غارسـيا، ومـدفوعات لموريشيوس بمتوسط 101 مليون جنيه إسترليني سـنوياً. وبدا أن بريطانيا وموريشيوس راضيتان عن النتيجة، حتى وإن تعارضت مع رأي المحكمة ومع المطلب المحدد للجمعية العامة.[33] غير أن هذا الحل مجمد فعلياً منذ سحبت الولايات المتحدة دعمها لتعديل شـروط الاتفـاق مـع بريطانيـا بشـأن قاعدة دييغو غارسيا، وهو تعديل لا يمكن تنفيذ المعاهدة من دونه.[34] والنتيجة أن بريطانيا لا تملك رداً على أمر المحكمة بالتوصل إلى حل "بأسرع ما يمكن"، خلافاً لموقفها الجديد من الأمـر ذاتـه الصـادر عن المحكمـة بشـأن الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين النزاعين، فقد اختلفا في جانب رئيسي واحد على الأقل هو غياب الغضب الدولي إزاء تشـاغوس. فلم تقـترح أي دولـة قـط، ناهيـك عن أن تنفـذ، عقوبات على بريطانيا لرفضها باسـتخفاف الإجمـاع الـدولي على مغادرة الجزر "بأسرع مـا يمكن". في المقابـل، يصـعب

التهوين من جسامة العواقب على إسرائيل حين تتعامل دولة كبرى مثل بريطانيا مع الاحتلال بوصفه غير قانوني، لا مع فعل بعينه أو جانب محدد منه. فقد وجد الرأي الاستشاري إسرائيل مذنبة بارتكاب جريمة حرب تتمثل في نقل السكان بما ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وبالاستيلاء غير القانوني على الممتلكات وتدميرها، والاستغلال الإجرامي للموارد الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن التمييز والفصل العنصري. وإذا كانت بريطانيا، كما قال ميليباند، "لا تصمت في وجه الظلم العميق"، فإن حظر الواردات على الأرجح ليس سوى خطوة أولى.

ومن المرجح أن تتبعه خطوات أخرى، ولو لسبب واحد هو أن بريطانيا لا تستورد إلا القليل جداً من الضفة الغربية. فوفقاً لأحدث الإحصاءات، بلغ إجمالي التجارة بين المملكة المتحدة وإسرائيل 5.9 مليار جنيه إسترليني عام 2025، مع فائض تجاري لصالح بريطانيا قدره 1.1 مليار جنيه (3.5 مليار صادرات مقابل 2.4 مليار واردات).[35] في الوقت نفسه، قدر إجمالي التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، الذي يشمل مزيجاً من سلع المستوطنات الإسرائيلية والمؤسسات المملوكة لفلسطينيين، بنحو 6 ملايين جنيه فقط، أي ما لا يتجاوز ربعاً واحداً في المئة من إجمالي الواردات البريطانية من إسرائيل.[36] وحتى لو تجاوزت بريطانيا بطريقة ما العقبات الإدارية لتطبيق حظر الواردات، فمن غير المرجح أن يجد مؤيدوه أثره مرضياً، مما يعزز الانتقاد اللاذع الذي وجهه وزير الخارجية في حكومة الظل "توم توغيندهات"" لإعلان ميليباند السياسي الكبير، إذ وصفه بأنه "استعراضي".[37]

حتى لو تجاوزت بريطانيا بطريقة ما العقبات الإدارية لتطبيق حظر الواردات، فمن غير المرجح أن يجد مؤيدوه أثره مرضياً، مما يعزز الانتقاد اللاذع الذي وجهه وزير الخارجية في حكومة الظل "توم توغيندهات لإعلان ميليباند السياسي الكبير، إذ وصفه بأنه "استعراضي".

ولعل هذا ما يفسر تضمين ميليباند بيانه وعوداً بإجراءات قانونية أخرى لفك ارتباط بريطانيا بالمستوطنات الإسرائيلية، وهي وعود تجاهلتها وسائل الإعلام إلى حد بعيد رغم أن تداعياتها قد تكون أخطر بكثير من حظر الواردات. وشملت هذه الوعود فرض عقوبات على "شركات وأفراد محددين يقدمون خدمات مثل البناء أو البنية التحتية أو التمويل أو العقارات للتوسع الاستيطاني"، إلى جانب "حظر الإعلان في المملكة المتحدة عن [بيع العقارات في] المستوطنات غير القانونية". وكل واحد من هذه الإجراءات يفتح الباب أمام عقوبات أوسع بكثير. فالعقوبات على "التمويل" مثلاً قد تفضي بسهولة إلى عقوبات على القطاع المصرفي الإسرائيلي، نظراً إلى أن جميع البنوك الإسرائيلية الكبرى تقريباً تشارك في تمويل الإسكان التجاري والصناعة والأعمال والبنية التحتية، وفي تقديم قروض الرهن العقاري للمشترين الأفراد.

ومع مرور الوقت، ليس من المستبعد أن تخلص حكومة بريطانية إلى ضرورة توسيع حظر التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية ليشمل الصادرات إلى جانب الواردات. وقد يتطلب حظر الصادرات إلى المستوطنات في نهاية المطاف أن تطالب بريطانيا بشهادات تثبت أن أياً من بضائعها المرسلة إلى إسرائيل لا ينتهي بها المطاف في الأراضي. وبما أنه لا توجد حكومة إسرائيلية يمكن أن تمتثل لمثل هذا الشرط، فيمكن تصور أن ينتهي الأمر بقرار سياسي بتعليق التجارة مع إسرائيل، سواء في القطاعات الأوثق صلة بالمستوطنات (مثل البناء والتمويل والعقارات) أو على نطاق أوسع. وستتعارض مثل هذه الإجراءات مع التزامات أعلنها ميليباند في كلمته أمام البرلمان في 8 أيلول/سبتمبر، حين أبدى معارضته لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) لأنه يؤيد "ازدهار إسرائيل". لكن لا أحد يستطيع الجزم بما سيكون عليه موقفه، أو موقف الحكومة البريطانية، في نهاية المطاف إذا تبلور إجماع على أن بريطانيا لا يمكنها عرقلة المشروع الاستيطاني الإسرائيلي فعلياً إلا بتوسيع العقوبات إلى ما هو أبعد من تلك التي تمس الواردات الضئيلة من المستوطنات نفسها.

وإذا فرضت بريطانيا، كما وعد ميليباند، عقوبات تجارية على الشركات الضالعة في المستوطنات الإسرائيلية، فمن

المرجح أن تستند إلى أبحاث وتوصيات أعدتها بالفعل هيئة أممية أخرى أثارت الجدل هي مجلس حقوق الإنسان. ففي آذار/مارس 2016 طلب المجلس من المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد قائمة بالمؤسسات التجارية التي تثير عملياتها في الأراضي "مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان"، بما فيها تلك التي تورد المعدات والمواد لبناء المستوطنات وتوسيعها، وتقدم الخدمات والمرافق التي تدعم استمرار المستوطنات وصيانتها، وتمارس أنشطة مصرفية ومالية تساعد على تطوير المستوطنات أو توسيعها أو الحفاظ عليها.[38] وتضم القائمة، التي جرى تحديثها آخر مرة في أيلول/سبتمبر 2026، 214 شركة، منها شركتان بريطانيتان[39] وثماني شركات أمريكية وثماني شركات مقرها دول الاتحاد الأوروبي، وشركة واحدة من كل من الصين وجنوب إفريقيا والمكسيك، والباقي من إسرائيل. وتحظى شركات السفر والسياحة العالمية بتمثيل كبير، مثل "تريب أدفايزر" و"إير بي إن بي" و"إكسبيديا" و"بوكينغ دوت كوم"، إلى جانب شركة المياه الوطنية الإسرائيلية "ميكوروت"، وأكبر مشغل للهاتف المحمول في إسرائيل "سيلكوم"، و"مجموعة ديليك" المساهم المسيطر في أكبر شركة لبطاقات الائتمان فيها، وجميع البنوك الإسرائيلية الكبرى.[40] ومن شأن استهداف الشركات الواردة في هذه القائمة، كلياً أو جزئياً، أن يرفع المخاطر بشكل كبير على إسرائيل وعلى العلاقات البريطانية الإسرائيلية. وقد تؤدي هذه الخطوة أيضاً إلى تعقيد العلاقات البريطانية الأمريكية من خلال تفعيل التشريعات الأمريكية المناهضة للمقاطعة على المستويين الفيدرالي والولائي.[41]

وفي الوقت نفسه، يمكن تصور امتداد العواقب لتطال الأفراد، وقد يتخذ ذلك صوراً مختلفة. فالحكومة الهولندية، وهي من الحكومات الأوروبية التي أيدت إعلان ميليباند، بدأت بالفعل تطبيق لوائح جديدة لمنع استيراد السلع "المنتجة أو المصنعة كلياً أو جزئياً" في المستوطنات الإسرائيلية، من خلال تفتيش الأمتعة الشخصية لبعض ركاب رحلات شركة "إل عال" القادمة من تل أبيب على الأقل.[42] ونظرياً، يمكن توسيع هذه الشبكة في مرحلة ما لتشمل جميع المواطنين الإسرائيليين المسافرين عبر المطارات الهولندية، أو في نهاية المطاف جميع الركاب الذين يجيبون بالإيجاب على استبيان جمركي يسأل عما إذا كانوا قد زاروا إسرائيل من قبل.

وحتى الآن، لم تعلن بريطانيا أي نية لتفتيش الإسرائيليين الأفراد بحثاً عن بضائع محظورة، ومن المرجح أنها تراقب السابقة الهولندية عن كثب. لكن عدد المتأثرين سيكون كبيراً إذا اختارت بريطانيا إجراء عمليات تفتيش. فقد استقبلت بريطانيا 180 ألف زائر من إسرائيل عام 2024، وهو رقم منخفض بشكل خاص في ظل تراجع السفر بعد 7 أكتوبر، انخفاضاً من نحو 440 ألفاً في العام السابق. وإذا عاد السفر إلى مستويات ما قبل 7 أكتوبر، فإن سياسة التفتيش ستعني تفتيش أمتعة 1200 مسافر حقيبة تلو الأخرى كل يوم من أيام السنة.[43]

وإلى جانب السياح، قد تجد فئات أخرى من الأفراد نفسها هدفاً لعقوبات أشد. فقد تشمل إحدى هذه الفئات وزراء وضباطاً عسكريين ومسؤولين حكوميين إسرائيليين معنيين بتطوير المستوطنات والترويج لها وتوسيعها والحفاظ عليها. وقد تشمل فئة ثانية أولئك "الأفراد" الذين استهدفهم ميليباند لتقديمهم خدمات تتيح التوسع الاستيطاني، إذ قال: "لذا أقول لمن يمولون المستوطنات غير القانونية أو ييسرونها: ستواجهون القوة الكاملة للعقوبات البريطانية". ولم يحدد تفاصيل هذه العقوبات، لكن إذا كانت العقوبات المفروضة على الأوليغارشيين الروس لدعمهم الحرب في أوكرانيا مؤشراً، فقد تشمل الإجراءات تجميد الأصول وحظر التعاملات التجارية وقيود السفر.[44]

واللافت أن مفهوم المسؤولية الفردية عن "عدم قانونية" الاحتلال لم يرد صراحة في الرأي الرسمي لمحكمة العدل الدولية، وإن أشاره القاضي سلام في إعلانه المرفق:

> يشير الرأي الاستشاري، عن حق، في الفقرة 115 إلى أن إنشاء هذه المستوطنات يشكل انتهاكاً واضحاً للفقرة 6 من المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر ترحيل سكان الأرض المحتلة ونقل دولة الاحتلال سكانها إلى الأرض التي تحتلها. ومن ثم فهي انتهاكات جسيمة تلتزم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بمعاقبة مرتكبيها؛ **كما أنها ملزمة بملاحقة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم أو الأمر بارتكابها** [التشديد مضاف]. وقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن هذا الالتزام عرفي أيضاً، ويمتد إلى جميع الدول، التي لا يتعين عليها التحقيق في هذه الانتهاكات الجسيمة التي يزعم أن

مواطنيها أو قواتها المسلحة ارتكبوها أو التي ارتكبت على أراضيها فحسب، بل يحق لها أيضاً أن تمنح محاكمها الوطنية ولاية قضائية عالمية للمعاقبة على مثل هذه الانتهاكات الجسيمة التي قد لا يسري عليها أي تقادم.[45]

ولتصريحات سلام صدى خاص بالنظر إلى أن ميليباند، في بيانه بشأن حظر الواردات في 8 أيلول/سبتمبر، اتهم إسرائيل صراحة بالتطهير العرقي. فقد قال: "تتفق الحكومة البريطانية على أن هناك تطهيراً عرقياً للفلسطينيين في مناطق من الضفة الغربية يرتكبه إرهابيون مستوطنون"، مستثنياً بعناية المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم من الاتهام. ورغم أن التطهير العرقي يعد على نطاق واسع من أسوأ انتهاكات القانون الدولي، فإنه ليس في حد ذاته جريمة بالمعنى القانوني الدقيق. فالمدعون العامون الساعون إلى تحقيق العدالة في قضايا التطهير العرقي يستهدفون الأفعال غير القانونية التي ينطوي عليها، مثل التهجير القسري والترحيل والاضطهاد. ومن هنا تأتي أهمية هذا التصريح لسلام:

> [ومن] الجدير بالتذكير بلا شك أن "[ترحيل]... السكان" فعل يشكل **جريمة ضد الإنسانية** بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المشار إليه فيما يلي بـ"نظام روما الأساسي"). وبالمثل، فإن قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها يشكل **جريمة حرب** بموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه وفقاً للمادة 8 مكرراً (2) من نظام روما الأساسي، فإن "أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة" يشكل جريمة عدوان "سواء بإعلان حرب أو بدونه". ووفقاً لالتزاماتها بموجب نظام روما الأساسي، **ينبغي للدول الأطراف أن تستخلص جميع النتائج القانونية من استنتاجات المحكمة في هذا الرأي الاستشاري لمنع مرتكبي هذه الأفعال ومعاقبتهم** [التشديد كله مضاف].[46]

وبينما ركز ميليباند على دور "الإرهابيين المستوطنين" في ارتكاب التطهير العرقي، يستهدف تصريح سلام المسؤولين الحكوميين الذين يحملهم مسؤولية ما يعدها الجرائم الأساسية، ويدعو الدول إلى "معاقبة مرتكبيها". ومن المهم التنويه بأن بريطانيا لا تأخذ بالولاية القضائية العالمية على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في الخارج ما لم يكن المتهم مواطناً بريطانياً أو مقيماً قانونياً فيها، في حين أن عدة دول أوروبية تأخذ بهذه الولاية.[47]

* * *

وهناك جانب آخر بالغ الأهمية في إعلان ميليباند يتعلق بالقدس. فحين أعلن وزير الخارجية أن بريطانيا ستعتبر الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني من الآن فصاعداً، لم يقل إلا القليل جداً عن القدس. وكان بوسعه أن يؤكد مجدداً وبصراحة على رفض بريطانيا ضم إسرائيل للجزء الذي استولت عليه من المدينة في حرب 1967، وإعلانها "القدس الموحدة" "عاصمة أبدية" لها، لكنه لم يفعل. ولا يفهم من كلامه إلا ضمناً أن ما يعرف عادةً بـ"القدس الشرقية" يدخل ضمن تعريفه لـ"الأرض الفلسطينية المحتلة".[48] غير أن هذا الاستنتاج يتضح من هذه الفقرة في بيانه في 8 أيلول/سبتمبر: "سيدتي نائبة رئيس المجلس، في وقت اتفاقات أوسلو للسلام عام 1993، كان نحو 270 ألف مستوطن يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واليوم يبلغ عددهم نحو 770 ألفاً". وبما أن ما يزيد قليلاً على نصف مليون شخص يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فإن رقم 770 ألفاً لا يستقيم إلا بإضافة أكثر من 250 ألف يهودي يعيشون في القدس التي كانت خاضعة للأردن سابقاً. ويتسق هذا الموقف مع بيان السياسة الموجز المنشور على الموقع الإلكتروني للقنصلية البريطانية في القدس، التي اضطرت إلى الإغلاق ثم إعادة الافتتاح بصيغة "بعثة" مقلصة بسبب الرد الإسرائيلي على إعلان بريطانيا حظر واردات سلع المستوطنات:

> ظل موقف حكومة المملكة المتحدة ثابتاً منذ نيسان/أبريل 1950، حين منحت المملكة المتحدة اعترافاً قانونياً بدولة إسرائيل، لكنها حجبت الاعتراف بالسيادة على القدس إلى حين البت النهائي في وضعها. ونحن نعترف بسلطة إسرائيل الفعلية على القدس الغربية. وانسجاماً مع قرار مجلس الأمن 242 (1967) وقرارات المجلس اللاحقة، نعتبر القدس الشرقية خاضعة للاحتلال الإسرائيلي.[49]

وتجدر الإشارة إلى أن القنصلية، حتى كتابة هذه السطور، لم تواكب وزير الخارجية بعد في إعلان احتلال القدس "غير قانوني".

إن إدراج "القدس المحتلة"، أي الجزء من البلدية الحالية الذي كان خاضعاً للأردن سابقاً، ضمن المنطقة المشمولة بحظر الواردات (وبالتبعية أي عقوبات مستقبلية) يثير تعقيدات عديدة. فالقدس، عاصمة إسرائيل، هي بحدودها

البلدية الحالية كبرى مدنها مساحة وسكاناً. ويعيش فيها أكثر من مليون شخص، نحو ربعهم يهود يقيمون في أراض استولت عليها إسرائيل في حرب 1967.[50] وتعبر أعداد هائلة خطوط الهدنة السابقة مرات عدة يومياً. وتقع أربع وزارات حكومية في الجزء "المحتل" من المدينة هي العدل، والأمن القومي، والبناء والإسكان، والابتكار والعلوم والتكنولوجيا، إلى جانب مقر الشرطة الوطنية الإسرائيلية. وتزور المدينة حشود من السياح يمثلون نسبة كبيرة من ملايين الزوار الذين يقصدون إسرائيل سنوياً.[51] والغالبية العظمى ممن يأتون إلى القدس يزورون مواقع مقدسة لدى الأديان التوحيدية الثلاثة، من الحائط الغربي إلى كنيسة القيامة إلى المسجد الأقصى، وكلها تقع في البلدة القديمة "المحتلة" منذ عام 1967.

إن مجرد تطبيق حظر الواردات على السلع المنتجة في ما تسميه بريطانيا "القدس الشرقية" سيكون تحدياً هائلاً.

ففي الضفة الغربية يفترض أن يسري الحظر على جميع السلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية أو من قبلها، وهي مواقع جغرافية يسهل تحديدها، لكن المبدأ نفسه لا ينطبق على القدس. فهل سيسري الحظر على جميع السلع في الأراضي التي كانت خاضعة للأردن سابقاً، باستثناء تلك المشمولة بإعفاء ديني، أم على السلع التي تنتجها شركات مملوكة ليهود فقط؟ وهل ستمضي بريطانيا فعلاً في طريق التمييز بين أهداف حظر الواردات بحسب ديانة مالك الشركة؟ وتحديداً، هل سيسمح مفتش الجمارك والضرائب البريطاني باستيراد سلع منتجة في ورشة يملكها مسلم في الحي المسيحي أو الإسلامي أو الأرمني، بينما يحظر الواردات من ورشة يملكها يهودي في الحي اليهودي على بعد خطوات منها؟ وتتضاعف التعقيدات إذا سعت بريطانيا إلى فرض عقوبات إضافية، مثل تعليق التعاون مع الوزارات الأربع التي تقع مقارها في القدس "المحتلة".

البلدة القديمة في القدس

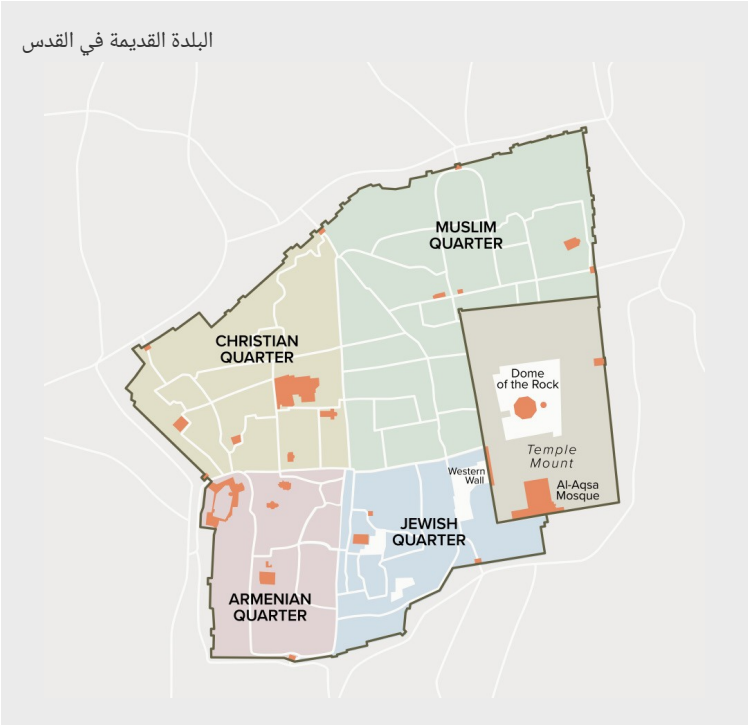

هل سيسمح مفتش الجمارك والضرائب البريطاني باستيراد سلع منتجة في ورشة يملكها مسلم في الحي المسيحي أو الإسلامي أو الأرمني، بينما يحظر الواردات من ورشة يملكها يهودي في الحي اليهودي على بعد خطوات منها؟

هذه مجرد التداعيات المحتملة إذا تبنت دولة غربية كبرى واحدة رأي محكمة العدل الدولية سياسة وطنية. وتتضاعف العواقب بشكل كبير إذا انضمت دول متعددة إلى التطبيق الجماعي لهذا النهج، وهو ما لم يحدث حتى الآن. فبينما تعتبر دول عديدة المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، يبدو أن النرويج هي الدولة الغربية الوحيدة الأخرى التي تبنت موقفاً يعتبر الاحتلال نفسه "غير قانوني". ومن غير المرجح أن يتبنى الاتحاد الأوروبي رأي محكمة العدل الدولية سياسة له، نظراً إلى المعارضة الألمانية الحازمة،

وإلى أن حظر الواردات البريطاني لم يحظ حتى الآن إلا بتأييد ما يزيد قليلاً على ثلث دول الاتحاد.

غير أن الزخم قد يتصاعد بمرور الوقت، لا سيما إذا قررت المحاكم الوطنية في دول أوروبية رئيسية أن لها ولاية قضائية عالمية للنظر في ما سيقدمه المدعون بوصفه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الضفة الغربية.[52] وقد يترك ذلك من تبقى من أصدقاء إسرائيل في الاتحاد الأوروبي أقلية محرجة. وإذا نسقت مجموعة كبيرة من الدول الكبرى جهودها وفرضت معاً كامل نطاق العقوبات الممكنة، فإن التداعيات على إسرائيل والإسرائيليين لن تكون أقل من كارثية.

حتى بعض أشد منتقدي إسرائيل، مثل إسبانيا وتركيا، تجنبوا ترديد رأي محكمة العدل الدولية.

* * *

بوصفها أهم حليف لإسرائيل، ينبغي للولايات المتحدة أن تعتبر منع هذه النتيجة الكارثية أولوية في سياستها الخارجية. فخطر العزلة الدبلوماسية والملاحقة القانونية والخنق الاقتصادي الذي أطلقه إعلان ميليباند يجب أن يعد اليوم من أكبر الأخطار الخارجية التي تواجه الدولة اليهودية. فمن الناحية النظرية، قد يؤدي عمل جماعي من دول كبرى متعددة لمعاقبة إسرائيل على احتلالها "غير القانوني" للأراضي الفلسطينية إلى شل الاقتصاد الإسرائيلي، ومنع المواطنين الإسرائيليين من السفر الدولي بشكل طبيعي، وتحويل عاصمة إسرائيل إلى منطقة محظورة. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق المسؤولية الشخصية على المنخرطين في الاحتلال الإسرائيلي "غير القانوني"، كما يدعو وزير الخارجية البريطاني، قد يوقع أعداداً كبيرة من المسؤولين الإسرائيليين الحاليين والسابقين وقادة القطاع الخاص في حملة إنفاذ مفرطة الحماسة. وإذا تبلور إجماع على عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي وعلى ضرورة معاقبة مرتكبي ما وصفه ميليباند بالتطهير العرقي، فإن ما عانته إسرائيل من شيطنة جراء الحملة العالمية ضد سياستها في غزة سيبدو هيناً مقارنة بما هو آت.

إذا تبلور إجماع على عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي وعلى ضرورة معاقبة مرتكبي ما وصفه ميليباند بالتطهير العرقي، فإن ما عانته إسرائيل من شيطنة جراء الحملة العالمية ضد سياستها في غزة سيبدو هيناً مقارنة بما هو آت.

وفي الأثناء، تخاطر الدول المشاركة، وقد يكون كثير منها شركاء قدامى للولايات المتحدة، بتوريط نفسها وعدد كبير من الشركات الكبرى في انتهاكات لقوانين أمريكية فيدرالية وولائية مختلفة مناهضة للمقاطعة، مع عواقب قد تكون هائلة على التجارة الثنائية. فضلاً عن ذلك، يواجه عشرات الآلاف من المواطنين الأمريكيين خطر الوقوع في شبكة الإنفاذ الهادفة إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء أفعالها "غير القانونية"، سواء كانوا يعيشون في القدس ومستوطنات الضفة الغربية أو في أماكن أخرى داخل إسرائيل ما قبل 1967.[53] ولا يتطلب الأمر كثيراً من الخيال لإدراك كيف سيؤثر ذلك في كثير من الأمريكيين الذين يزورون إسرائيل سنوياً، ويتراوح عددهم بين 400 و600 ألف، يهوداً وغير يهود.[54]

وحتى الآن جاء رد إدارة "ترامب" على القرار البريطاني بحظر الواردات من مستوطنات الضفة الغربية فاتراً على غير عادتها. ووفقاً لتقارير إعلامية، صاغ مساعد بارز للسفير الأمريكي لدى إسرائيل "مايك هاكابي" بياناً يدين الحظر، لكن كبار المسؤولين في واشنطن جمدوه.[55] وإذا صح ذلك، فربما يعود إلى تزايد الانزعاج داخل الإدارة من الحكومة الإسرائيلية الحالية أو من جوانب من نهجها في الضفة الغربية. أو ربما كان بادرة حسن نية تجاه رئيس الوزراء البريطاني الجديد "آندي بيرنهام". وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أدانت مساعدة وزير العدل الأمريكي للحقوق المدنية "هارميت ديلون" مقترح حظر الواردات ووصفته بأنه "معاد للسامية" وهددت بعقوبات انتقامية، لكن

مسؤولين أرفع منها لم يؤكدوا هذا التصريح.[56] وربما الأهم من ذلك أن واشنطن لم تقل شيئاً على الإطلاق عن إعلان ميليباند أن الاحتلال غير قانوني.

وأياً كان التفسير التكتيكي، تظل مصلحة الولايات المتحدة في احتواء الضرر الناجم عن إعلان ميليباند والحد من تأثير الإجراءات البريطانية على إسرائيل وعلى المواطنين والشركات الأمريكية. ومن شأن بيان يصدر عن البيت الأبيض ويؤكد تحذير ديلون أن يكون له أثر إيجابي. وتقتضي المصالح الأمريكية على وجه الخصوص اتخاذ خطوات لمنع اتساع التأييد الدولي لإعلان الاحتلال الإسرائيلي "غير قانوني"، وهو تطور من شأنه أن يقوض الدعم الأمريكي الراسخ للمفاوضات المباشرة سبيلاً لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

تقتضي المصالح الأمريكية على وجه الخصوص اتخاذ خطوات لمنع اتساع التأييد الدولي لإعلان الاحتلال الإسرائيلي "غير قانوني"، وهو تطور من شأنه أن يقوض الدعم الأمريكي الراسخ للمفاوضات المباشرة سبيلاً لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وفي حين قد يكون الخلاف العلني مع لندن أمراً لا مفر منه، تستطيع الإدارة الأمريكية المساعدة في نزع فتيل الوضع عبر الدبلوماسية الهادئة، على أن تتوجه هذه الدبلوماسية إلى ثلاث جبهات:

- **تحذير الحكومة البريطانية** من أن حظر استيراد سلع المستوطنات ستكون له تداعيات ضارة على التجارة الثنائية والعلاقات الأوسع، مع تحذير صارم من أي إجراءات عقابية إضافية. وتحديداً، ينبغي لواشنطن أن توضح أن فرض أي عقوبات (على السلع أو الخدمات أو قطاعات أخرى) تمس القدس، التي تعترف بها الولايات المتحدة عاصمة لإسرائيل، أو تستهدف أفراداً، وهو ما سيطال على الأرجح مواطنين أمريكيين، ستكون له عواقب وخيمة بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، ينبغي للإدارة أن تستكشف تداعيات إعلان الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني بمطالبة لندن بتوضيح ما إذا كانت تعتبر الآن قرار مجلس الأمن 242 غير ذي صلة، وما إذا كانت لا تزال تؤيد حلاً تفاوضياً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وما إذا كانت لا تزال تعتبر أمن إسرائيل في مواجهة التهديدات القادمة من الضفة الغربية مصدر قلق مشروعاً، وما إذا كانت تتنصل الآن من جوانب الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي لا يزال الطرفان يعتبرانها سارية، مثل وجود السلطة الفلسطينية ذاته.
- **التواصل مع الدول المترددة**، بما فيها تلك التي أيدت فكرة حظر الواردات لكنها لم تطبقه بعد، والعدد الأكبر من الدول التي لم تنضم إلى لندن في إعلان الاحتلال الإسرائيلي "غير قانوني"، لتحذيرها من اتخاذ هذه القرارات. ويمكن لواشنطن أن ترسم لهذه العواصم صورة قاتمة للتداعيات السلبية المحتملة لهذه الخطوات إذا حذت حذو بريطانيا، سواء على مساعي السلام العربي الإسرائيلي أو على علاقاتها مع الولايات المتحدة.
- **والأهم من ذلك، حث الحكومة الإسرائيلية على تبني سلسلة من السياسات** التي تؤكد مجتمعة الصفقة الجوهرية في القرار 242. ومن شأن هذه الخطوة أن تبرز مبدأ التزام إسرائيل بحل تفاوضي للصراع مع الفلسطينيين. ولن يكون الهدف إقناع باريس وكانبيرا وطوكيو ووارسو وغيرها من الحكومات المترددة بصواب السياسة الإسرائيلية في الأراضي، علماً أن وارسو هي العاصمة الوحيدة في أوروبا الشرقية التي أعلنت انضمامها إلى الحظر البريطاني على سلع الضفة الغربية. بل سيكون الهدف طمأنتها إلى أن إسرائيل لا تزال وفية لفكرة "السلام العادل والدائم"، الذي يشكل السعي إليه أساس مشروعية الاحتلال الإسرائيلي، وأن النشاط الاستيطاني لن يقف عائقاً أمام التوصل إلى حل عادل ومنصف ونهائي للصراع.

ونظراً إلى أن الأقوال والأفعال الإسرائيلية سارت في السنوات الأخيرة في الاتجاه المعاكس، فإن الأخذ بهذه النصيحة سيتطلب من إسرائيل تحولاً جوهرياً في سياستها، وقد يشمل هذا التحول ما يلي:

- **الإعلان عبر بيان حكومي رسمي أن إسرائيل لا تزال تسعى إلى "السلام العادل والدائم" الذي دعا إليه القرار 242**، وأنها إذا نضجت الظروف تقر بأن "الانسحاب من أراض" ثمن مؤلم ستدفعه لتحقيق هذا الهدف.
- **إعادة التأكيد على أن إسرائيل ستواصل حكم الضفة الغربية وفق المبادئ الإنسانية لقوانين الاحتلال العسكري** التي تحظر الضم الأحادي للأراضي.
- **إنهاء تطبيق القانون المدني على الضفة الغربية** وإعادة الحكم إلى "إدارة عسكرية".
- **إنهاء ثلاث سياسات مثيرة للجدل تتعلق بالمستوطنات:** مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وتقديم حوافز مالية حكومية للتوسع الجغرافي للمستوطنات، وتقنين البؤر الاستيطانية العشوائية غير القانونية بتحويلها إلى مستوطنات معترف بها حكومياً.
- **تبني خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين لغزة بجميع أجزائها.** فرغم أن رأي محكمة العدل الدولية يركز على الضفة الغربية، تضمن إعلان ميليباند قسماً مطولاً عن غزة انتقد فيه إسرائيل بسبب ما وصفه بـ"الأزمة المستمرة"، رغم وقف إطلاق النار عام 2025. ومن شأن تأكيد دعم خطة ترامب قولاً وفعلاً، بما في ذلك دعم الجهود الدولية البناءة بشأن نزع سلاح حماس وإعادة إعمار غزة والحوكمة الفلسطينية، أن يكون رداً إسرائيلياً فعالاً.
- **اعتماد نهج حكومي شامل لمواجهة عنف المستوطنين،** يتراوح بين إعادة العمل بالاعتقال الوقائي بحق القادة والمرتكبين الرئيسيين وإرسال ما يكفي من قوات الشرطة وأجهزة إنفاذ القانون لمعالجة المشكلة الأمنية. وسيشمل هذا النهج أيضاً إغلاق البؤر الاستيطانية غير القانونية التي تستخدمها الجماعات العنيفة قواعد لعملياتها، ومحاسبة القادة الدينيين والسياسيين جنائياً حين يشكل تلقينهم العقائدي للمرتكبين تحريضاً على العنف.

وإذا أخذت هذه الخطوات الست مجتمعة، فإنها ستشكل مبادرة مهمة لتأكيد التزام إسرائيل بحسن نية بنص قرار مجلس الأمن 242 وروحه. ولن يؤدي اتباعها إلى إسكات الانتقادات الدولية للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية، ولن يخمد الدعوات إلى معاقبة إسرائيل على عدم تبنيها حل الدولتين. لكن اعتماد هذه التدابير في الوقت نفسه لا ينتهك أي جانب من جوانب الإجماع الوطني الإسرائيلي بشأن الأمن بعد 7 أكتوبر. فالتخلي عن ضم أراضي الضفة الغربية، وإعادة تأكيد التزام إسرائيل بمبدأ تحديد "حدود آمنة ومعترف بها" في سياق حل نهائي لهذا الصراع، لا يتطلبان بأي حال أن تؤيد إسرائيل قيام دولة فلسطينية، وهي فكرة تقع اليوم خارج التيار الرئيسي للسياسة الإسرائيلية.

ويشير احتمال تأييد دول كثيرة لحظر استيراد سلع المستوطنات، مع ترددها في تأييد إعلان ميليباند أن الاحتلال نفسه غير قانوني، إلى وجود فرصة. فالواقع أن هذه الدول ربما تدرك المنحدر الزلق الذي ينتظر من يصدر مثل هذا الإعلان، وتبحث عن سبب وجيه للإحجام. والولايات المتحدة في موقع فريد يتيح لها نصح إسرائيل بالاستفادة من درس حاسم من 7 أكتوبر، وهو أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجريء والواثق، وذلك بمنح تلك الدول المترددة هذا المبرر.

وفي هذا السياق، يعني الهجوم الدبلوماسي الجريء والواثق اتخاذ خطوات مهمة للتخلي عن الضم الأحادي لأراضي الضفة الغربية وإعادة تأكيد التزام إسرائيل بالمبادئ الجوهرية للقرار 242. ومن دون مثل هذه الخطوات، من غير المرجح أن يكون بوسع أي قدر من الضغط الأمريكي المباشر، أو حتى التهديدات الأمريكية، أن يقنع بريطانيا بالاكتفاء بحظر الواردات أو أن يردع عواصم أخرى عن الانضمام إلى لندن في وصف الاحتلال بأنه "غير قانوني". وبوصفها أقرب حلفاء إسرائيل، تتمتع واشنطن بموقع فريد يتيح لها أن توضح لقادة البلاد أن المساعدة الخارجية لا يمكنها منع التداعيات الكارثية المحتملة لحملة عالمية لمعاقبة إسرائيل على احتلالها "غير القانوني" ما لم تساعد إسرائيل نفسها. ❖

إن الهجوم الدبلوماسي الجريء والواثق يعني اتخاذ خطوات مهمة للتخلي عن الضم الأحادي لأراضي الضفة الغربية وإعادة تأكيد التزام إسرائيل بالمبادئ الجوهرية للقرار 242.

الهوامش

1 "Joint Statement of the Foreign Ministers of Canada, Denmark, Finland, France, Iceland, Ireland, Norway, Poland, Portugal, Spain, Sweden and the UK on the Two-State Solution," Government of Canada, September 8, 2026, https://www.canada.ca/en/global-affairs/news/2026/09/joint-statement-of-the-foreign-ministers-of-canada-denmark-finland-france-iceland-ireland-norway-poland-portugal-spain-sweden-and-the-uk-on-the-two.html.

2 "Full Speech: Ed Miliband Says Entire Occupation Unlawful, Slams 'Settler Terrorists' and Israeli Government That Indulges Them," *Times of Israel*, September 8, 2026, https://www.timesofisrael.com/full-speech-ed-miliband-lays-out-uks-new-approach-to-support-two-state-solution/.

3 للاطلاع على البرنامج الأمني الدبلوماسي لحزب "الديمقراطيين"، الذي يدعو إلى وقف ضم الضفة الغربية لكنه لا يقول الكثير عن مستقبل الأراضي، انظر: https://yes.democrats.org.il/topics/security-diplomatic.

4 تعتبر النرويج "وجود" إسرائيل في الأراضي "غير قانوني". انظر: "Do Not Engage in Trade and Business Cooperation That Serves to Perpetuate Israel's Occupation of Palestine," Government.no, updated October 23, 2024, https://www.regjeringen.no/en/whats-new/do-not-engage-in-trade-and-business-cooperation-that-serves-to-perpetuate-israels-occupation-of-palestine/id3061358/.

5 انظر مثلاً قرار مجلس الأمن 252 (1968)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بعد 1967 ينتقد الإجراءات الإسرائيلية في القدس. وقد نص على أن "جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل... والتي من شأنها تغيير الوضع القانوني للقدس باطلة ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع"، ما يعني أن إسرائيل ظلت في نظر مجلس الأمن مسؤولة عن الاحتلال العسكري لتلك الأراضي إلى جانب سائر الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/يونيو 1967. وقد امتنعت الولايات المتحدة (وكندا) عن التصويت. متاح في: *Interactive Encyclopedia of the Palestine Question*, https://www.palquest.org/en/historictext/9957/unsc-resolution-252.

6 انظر مثلاً هذا الحكم المهم الصادر عام 2005 عن المحكمة العليا الإسرائيلية برئاسة "أهارون باراك" آنذاك: "Mara'abe v. the Prime Minister of Israel," Versa (Opinions of the Supreme Court of Israel), https://bit.ly/4i2GnFL.

7 للاطلاع على تبادل الرسائل بشأن هذه المسألة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون والرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش"، المتاح لدى معهد دراسات الأمن القومي، انظر: https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2018/12/16-2004-Exchange-of-Letters-between-PM-Sharon-and-President-Bush.pdf.

8 إن تحول الفلسطينيين من أطراف لم يسمها قرار مجلس الأمن 242 إلى المحاورين الرئيسيين في الدبلوماسية المتعلقة بالأراضي المتنازع عليها التي احتلت عام 1967، والتي يطلق عليها اليوم "الأراضي الفلسطينية المحتلة" في معظم البيانات الرسمية، قصة مثيرة بحد ذاتها، لكنها خارج نطاق هذه الدراسة.

9 للتفاصيل، انظر: Yigal Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs*, October 1976, https://www.foreignaffairs.com/israel/israel-case-defensible-borders.

10 للاطلاع على الرواية الموثوقة لمحادثات عام 2000، انظر: Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace* (Farrar, Straus and Giroux, 2004), 650–711.

11 للتفاصيل، بما في ذلك صورة للخريطة التي قدمها أولمرت لعباس، انظر: "In First, Olmert Reveals Map of His Offer to Abbas for Two-State Solution," *Times of Israel*, February 24, 2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/in-first-olmert-reveals-map-of-his-offer-to-abbas-for-two-state-solution/.

12 تعثرت عام 2014 محاولة وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" إطلاق مفاوضات جادة. وقدمت إدارة ترامب آخر مقترح أمريكي رسمي لتسوية إقليمية عام 2020، وتضمن انسحاباً إسرائيلياً من 70 في المئة من الضفة الغربية والتعويض عن الـ30 في المئة المتبقية بمساحتين كبيرتين من النقب على امتداد الحدود مع مصر مخصصتين للتنمية الصناعية والزراعية. وسرعان ما ماتت الخطة، التي عرفت بـ"صفقة القرن"، إذ لم تحظ بتأييد إسرائيلي ولا فلسطيني.

13 Isabel DeBre, "Israel's Finance Minister Now Governs the West Bank. Critics See Steps Toward Permanent Control," Associated Press, September 14, 2023, https://apnews.com/article/palestinians-israel-occupation-west-bank-smotrich-netanyahu-e262d0bca6a637d217852ea238ab45b2.

14 European Union, *2025 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, Including East Jerusalem*, July 6, 2026, https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/2026/documents/2025%20Report%20on%20Israeli%20settlements%20in%20the%20occupied%20West%20Bank.pdf.

15 "Israeli Defense Minister Says Government Approved 104 Illegal Settlements in the West Bank Since 2022," *Middle East Monitor*, July 31, 2026, https://www.middleeastmonitor.com/20260731-israeli-defense-minister-says-government-approved-104-illegal-settlements-in-the-west-bank-since-2022/.

16 Neomi Neumann, "Extremist Settler Terrorism and Violence in the West Bank: New Data Calls for a New Strategy," PolicyWatch 4265, Washington Institute for Near East Policy, September 18, 2026, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/extremist-settler-terrorism-and-violence-west-bank-new-data-calls-new-strategy.

17 على سبيل المثال، أيدت الحكومة الإسرائيلية خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين، لكنها تراجعت عن البنود التي تلمح إلى إمكانية قيام دولة فلسطينية في نهاية المطاف، ورفضت صراحة الخطة اللاحقة ذات النقاط الخمس عشرة المصممة لتنفيذ الخطة الأصلية. انظر: Aaron Boxerman and Adam Rasgon, "Netanyahu Rejects Trump's Plan for Disarming Hamas," *New York Times*, August 9, 2026, https://www.nytimes.com/2026/08/09/world/middleeast/israel-netanyahu-trump-15-point-plan-hamas-peace-gaza.html.

18 Sam Sokol and ToI staff, "Knesset Votes 71–13 for Non-Binding Motion Calling to Annex West Bank," *Times of Israel*, July 23, 2025, https://www.timesofisrael.com/knesset-votes-71-13-for-non-binding-motion-calling-to-annex-west-bank/.

19 انظر مثلاً تصريح سموتريتش بشأن "دفن فكرة الدولة الفلسطينية"، في: Tom McArthur and Jon Donnison, BBC, August 14, 2025,

وتصريح بن غفير بأنه "لا يوجد شيء اسمه الشعب الفلسطيني"، في: Sam Sokol, https://www.bbc.com/news/articles/ckgdzxpkdd7o "Smotrich, Ben Gvir Demand Netanyahu 'Make It Clear' Palestinian State Won't Be Established," *Times of Israel*, November 15, 2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/smotrich-ben-gvir-demand-netanyahu-make-it-clear-palestinian-state-wont-be-established/.

20 Jacob Magid, "U.S. Assured UAE It Won't Back Israel Annexation Before 2024 at Earliest, ToI Told," *Times of Israel*, September 13, 2020, https://www.timesofisrael.com/us-assured-uae-it-wont-back-israel-annexation-before-2024-at-earliest-toi-told/.

21 "New York Declaration on the Peaceful Settlement of the Question of Palestine and the Implementation of the Two-State Solution," United Nations High-Level International Conference, July 29, 2025, https://www.un.org/unispal/document/un-high-level-international-conference-new-york-declaration-29jul2025/.

22 "Full Speech: Ed Miliband," https://www.timesofisrael.com/full-speech-ed-miliband-lays-out-uks-new-approach-to-support-two-state-solution/.

23 International Court of Justice, "Legal Consequences Arising from the Policies and Practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem," advisory opinion, July 19, 2024, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-00-en.pdf.

24 "Declaration of President Salam," 855–73, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-01-en.pdf. انظر: إن تولي ممثل لدولة كانت في حالة حرب مع إسرائيل ولم تعترف بها قط رئاسة المحكمة ليس سوى أحد الجوانب الكثيرة المثيرة للتساؤل في رأيها الاستشاري.

25 المقطع المصور لميليباند في أيلول/سبتمبر 2026 متاح على منصة إكس: https://x.com/Ed_Miliband/status/2103163549719945443?s=20.

26 "Joint Opinion of Judges Tomka, Abraham and Aurescu," International Court of Justice, 931–32, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-04-en.pdf. وكانت القاضية الأمريكية "سارة كليفلاند"، التي عينتها إدارة "بايدن"، قد انضمت إلى المحكمة في شباط/فبراير 2024، قبل أسبوعين فقط من بدء جلسات الاستماع في هذه القضية، وأيدت الرأي الاستشاري. لكنها شاركت قاضياً آخر في إعلان يشير إلى أن المحكمة لم تتبن سبيل الانتصاف الأكثر تشدداً الذي طالب به المدعون، أي الانسحاب الفوري من الأراضي، بل أيدت الدعوة الأقل تشدداً نسبياً إلى إخلاء المنطقة "بأسرع ما يمكن". انظر ص 980 من المرجع نفسه.

27 استخدمت روسيا حق النقض في آذار/مارس 2014 ضد قرار لمجلس الأمن يعلن أن الاستفتاء المرتقب على انفصال القرم عن أوكرانيا "ليس له أي صلاحية"، وهو موقف أيدته الجمعية العامة في وقت لاحق من الشهر نفسه بقرار صدر بأغلبية 100 صوت مقابل 11 وامتناع 58 عن التصويت. انظر: "Backing Ukraine's Territorial Integrity, UN Assembly Declares Crimea Referendum Invalid," *UN News*, March 27, 2014, https://news.un.org/en/story/2014/03/464812.

28 كانت إسبانيا أول دولة أوروبية تنضم إلى قضية جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية التي تتهم إسرائيل بـ"الإبادة الجماعية" بسبب أفعالها في غزة. انظر: "Spain Joins South Africa's UN Case on Israel Genocide Accusations," Voice of America, June 6, 2024, https://www.voanews.com/a/spain-joins-south-africa-un-case-/7645496.html.

29 Spain Ministry of Foreign Affairs, European Union, and Cooperation, "Spain Welcomes the Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Israeli Occupation of the Palestinian Territories," press statement, July 19, 2024, https://www.exteriores.gob.es/en/Comunicacion/Comunicados/Paginas/2024_COMUNICADOS/20240719_COMU037.aspx.

30 للاطلاع على مذكرة تركيا إلى محكمة العدل الدولية، انظر: https://www.un.org/unispal/document/written-statement-of-turkiye-icj-20jul23/.

31 للتفاصيل، انظر: "Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965," International Court of Justice, https://www.icj-cij.org/case/169.

32 Samuel Osborne, "Chagos Islands: UN Officially Demands Britain and U.S. Withdraw from Indian Ocean Archipelago," *Independent*, May 23, 2019, https://www.independent.co.uk/news/world/americas/chagos-islands-uk-un-resolution-general-assembly-vote-indian-ocean-a8924656.html.

33 للتفاصيل، انظر: "2025 Treaty on the British Indian Ocean Territory/Chagos Archipelago," House of Commons Library, September 8, 2025, https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-10273/.

34 للتفاصيل، انظر: Jennifer McKiernan, "Chagos Deal Paused over Trump Opposition, Minister Confirms," BBC, April 13, 2026, https://www.bbc.com/news/articles/ce9m47y1ez2o.

35 بشأن التجارة البريطانية مع إسرائيل، انظر: UK Department for Business, Innovation, Science and Trade, "Trade and Investment Factsheets: Israel," September 24, 2026, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/6ab265b38cb3c0580e500fa0/israel-trade-and-investment-factsheet-2026-09-24.pdf.

36 بشأن التجارة البريطانية مع فلسطين، انظر: "Overseas Business Risk: Palestine," Gov.uk, updated June 9, 2026, https://www.gov.uk/government/publications/overseas-business-risk-for-palestine/overseas-business-risk-the-occupied-palestinian-territories.

37 UK Parliament, "Israel and Palestine," vol. 790, debated September 8, 2026, https://hansard.parliament.uk/commons/2026-09-08/debates/B9E48476-ADE4-4D56-8EA8-F76BBFF188E8/IsraelAndPalestine.

38 انظر: UN Office of the High Commissioner for Human Rights, https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/31/36.

39 الشركتان المسجلتان في المملكة المتحدة هما "غرينكوت" (Greenkote PLC)، التي تطور وتسوق طلاءات واقية لصناعات البناء والسيارات والتعدين، و"جيه سي بامفورد للحفارات" (J. C. Bamford Excavators Ltd.)، التي تصنع معدات للبناء والزراعة ومعالجة النفايات والهدم.

40 للاطلاع على القائمة الكاملة للشركات المستهدفة، انظر: Human Rights Council, 63rd Session, September 7–October 9, 2026, agenda item 2, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session63/advance-versions/a-hrc-63-20-aev.pdf.

41 للاطلاع على التشريعات واللوائح الفيدرالية الأمريكية لمكافحة المقاطعة، انظر: U.S. International Trade Administration, "Antiboycott Compliance," https://www.trade.gov/antiboycott-compliance؛ وبشأن الولايات، انظر: "U.S. State Anti-BDS Legislation," Israel Legal Advocacy Project, https://www.lawandisrael.org/library/topical/bds/anti-bds-legislation/u-s-state-legislation/.

42 ToI staff and Nava Freiberg, "Dutch Customs Authorities Search Luggage of El Al Passengers as New Ban on Bringing in Items from West Bank Settlements, Golan Takes Effect," *Times of Israel*, live blog, September 27, 2026, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/dutch-customs-authorities-search-luggage-of-el-al-passengers-as-new-ban-on-bringing-in-items-from-west-bank-settlements-golan-takes-effect/. وثمة خلاف حول ما إذا كانت هولندا تقصد استهداف الأفراد أم أنها تجاوزت لوائح وضعت لمنع استيراد السلع التجارية. انظر: Tal Schneider, "The Netherlands Is Just a Symptom of a Widening Global Boycott Against Israel," *Times of Israel*, September 28, 2026, https://www.timesofisrael.com/the-netherlands-is-just-a-symptom-of-a-widening-global-boycott-against-israel/. وللاطلاع على التوضيح الهولندي الرسمي للحادثة، انظر (بالهولندية): Netherlands Ministry of Finance, "This Is How Customs Checks Passengers' Baggage for Sanctioned Goods," September 30, 2026, https://www.douane.nl/zo-controleert-de-douane/.

43 بشأن زيارات الإسرائيليين لبريطانيا، انظر قواعد البيانات على موقع VisitBritain.org, https://www.visitbritain.org/research-insights/inbound-visits-and-spend-annual-uk.

44 "UK Hits Russian Oligarchs and Banks with Targeted Sanctions: Foreign Secretary's Statement," press release, Gov.uk, February 22, 2022, https://www.gov.uk/government/news/uk-hits-russian-oligarchs-and-banks-with-targeted-sanctions-foreign-secretary-statement.

45 "Declaration of President Salam," 858, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-01-en.pdf.

46 "Declaration of President Salam," 858, https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/186/186-20240719-jud-01-01-en.pdf.

47 للتفاصيل، انظر: "At a Glance: Universal Jurisdiction in EU Member States," Eurojust (European Union Agency for Criminal Justice Cooperation), May 23, 2023, https://www.eurojust.europa.eu/sites/default/files/assets/at-a-glance-universal-jurisdiction-in-eu-member-states.pdf.

48 مصطلح "القدس الشرقية" الشائع قاصر، لأن القدس اليوم تضم "القدس الغربية" السابقة الخاضعة لإسرائيل منذ 1949، والكيلومترات المربعة الستة لما كان يعرف بـ"القدس الشرقية"، أي بلدية القدس الأردنية التي تشغل البلدة القديمة منها كيلومتراً مربعاً واحداً، إضافة إلى أربعة وستين كيلومتراً مربعاً أخرى كانت من أراضي الضفة الغربية.

49 "British Consulate General Jerusalem," Gov.uk, https://www.gov.uk/world/organisations/british-consulate-general-jerusalem.

50 للاطلاع على بيانات ديموغرافية مفصلة عن القدس، انظر الكتاب السنوي لمعهد القدس لأبحاث السياسات: https://jerusaleminstitute.org.il/en/yearbook/#/4372. وبشأن التوزيع الجغرافي لسكان المدينة بحسب الانتماء الديني، انظر الجدول الوارد في الكتاب السنوي نفسه: "Table III/10 – Population of Jerusalem, by Age, Religion and Geographical Spreading, 2024," https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2026/05/shnaton_C1026.pdf.

51 بلغت زيارات السياح لإسرائيل ذروتها عام 2019 بـ4.5 مليون زائر، وزارها أكثر من 3 ملايين عام 2023 قبل هجمات 7 أكتوبر. ومنذ ذلك الحين أبقى الصراع الإقليمي الأعداد منخفضة نسبياً، وإن زارها 1.3 مليون شخص عام 2025، من بينهم نحو 100 ألف من المقيمين في المملكة المتحدة. انظر: Israel Ministry of Tourism, "Summary of the Ministry of Tourism's Activities for 2025," December 31, 2025, https://www.gov.il/en/pages/summary-ministry-of-tourism-activities-2025.

52 انظر مثلاً: Annie Hylton, "Could Other Countries Prosecute Soldiers in Gaza?" *The New Yorker*, January 11, 2025, https://www.newyorker.com/news/the-lede/could-other-countries-prosecute-soldiers-in-gaza.

53 بحسب السفير الأمريكي مايك هاكابي، يعيش 700 ألف أمريكي حالياً في إسرائيل، وإن كانت معظم التقديرات أقل بكثير وتقارب 250 ألفاً. انظر: Zeena Salfi and Clarissa War, "'It's a Scary Time to Be Here Right Now': Americans Stuck in Israel Are Desperate to Get Out," CNN, June 21, 2025, https://www.cnn.com/2025/06/21/middleeast/americans-israel-desperate-get-out-intl-latam.

54 للتفاصيل، انظر: Claudette Covey, "Israel Draws Nearer to Tourism Recovery," TravelPulse, updated January 7, 2026, https://www.travelpulse.com/news/destinations/israel-draws-nearer-to-tourism-recovery؛ وJerusalem News Syndicate, "U.S. Tops List of Tourists to Israel," August 7, 2023, https://www.jns.org/israel-news/us-tops-list-of-tourists-to-israel.

55 Reuters, "U.S. Drafted Memo Condemning UK over West Bank Sanctions, but It Was Never Released–Report," *Jerusalem Post*, September 23, 2026, https://www.jpost.com/middle-east/article-909494.

56 Iona Cleave, "U.S. Threatens Britain with Tariffs over Israel Sanctions," *Telegraph*, October 6, 2026, available at https://www.yahoo.com/news/politics/articles/us-threatens-britain-tariffs-over-225927861.html.

عن الكاتب



روبرت ساتلوف هو مدير "سيغال" التنفيذي في معهد واشنطن، حيث يشغل كرسي "هوارد بي. بيركوويتز" للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وهو مؤلف دراسة المعهد "معضلة الضم: البحث العسير عن مسوغ سياسي"، الصادرة في حزيران/يونيو 2020.

Wrestling with Annexation: The Elusive Search for a Policy Rationale

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى

THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY
1111 19TH STREET NW, SUITE 500 | WASHINGTON, DC 20036
WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG

© 2026 THE WASHINGTON INSTITUTE FOR NEAR EAST POLICY.
ALL RIGHTS RESERVED.